فانها لا تستطيع الطلب من قوات الطوارىء الدولية ان تنسحب قبل اتمام المهمات المعينة لها ، دون ان تناقض بذلك قبولها بالقرار المتعلق بانشاء هذه القوات ومهماتها .

اثيرت هذه المشكلة بالنسبة لمصر لاول مرة في برقية وصلت في التاسع من تشرين الثاني بشان مقابلة جرت صباح ذلك اليوم بين بيرنز وفوزي . (ا. ل. م. بيرنز ، الجنرال الكندي الذي كان مسؤولا عن هيئة الرقابة الدولية على خطوط الهدنة في فلسطين، والذي اصبح في تشرين الثاني ١٩٥٦ قائد قوات الطوارىء الدولية . وهو الآن مستشار شؤون نزع السلاح لدى الحكومة الكندية . ومحمود فوزي (كان وزير خارجية مصر عام ١٩٥٦) . في تلك المقابلة طلبت مصر توضيح قضية الفترة الزمنية التي يعتقد بان قوات الطوارىء ستمضيها في منطقة خطوط الهدنة . وعلى هذا السؤال اجبت في اليوم ذاته بما يلي : « من المستحيل تقديم اجابة محددة الآن ، لكن كون هذه القوات قوات طوارىء يربطها بالازمة المباشرة التي اوجدتها كما هو وارد في القرار الصادر في الثاني من تشرين الثاني (المطالب بانشاء القوة) ، وفي حال اختلاف الاراء حول الزمن الذي لا تعود فيه هذه الازمة تستدعي وجود القوات ، يجب التفاوض حول هذه القضية مع الاطراف المعنية » . وفي برقية اخرى الى بيرنز في اليوم ذاته قلت كذلك « ان قوات الامم المتحدة ستوجد بموافقة مصر ولا يمكنها البقاء او العمل ما لم تستمر مصر في موافقتها » .

في العاشر من تشرين الثاني سالني السفير لطفي (عمر لطفي ، رئيس وفد مصر الى الامم المتحدة عام ١٩٥٦ ثم مساعد الامين العام للامم المتحدة . توفي عام ١٩٦٣) بناء على تعليمات من حكومته « ما اذا كان واضحا ومعترفا به انه من الضروري الوصول الى اتفاقية بشان بقاء قوات الطوارىء الدولية في منطقة القناة بمجرد انتهاء مهمتها هناك » . فاجبته بان هذه الاتفاقية ستكون ضرورية من وجهة نظري .

في الحادي عشر من تشرين الثاني قابلني السفير لطفي ثانية . وقال لي حينذاك انه يجب الاتفاق على انه بمجرد زوال موافقة مصر على وجود قوات الامم المتحدة عليها ان تنسحب ، وقد اجبت على ذلك بانني لا اعتقد ان سحب الموافقة يمكن ان يتم قبل انجاز المهمات التي بررت دخولها ، واذا حدث اختلاف في وجهات النظر حول مدى اتمام هذه المهمات ، كما قد يحدث ، فان الامر يجب ان يخضع للتفاوض .

وتم تضمين وجهة نظر لطفي في مذكرة توضيحية بتاريخ اليوم ذاته حيث جاء : « تاخذ الحكومة المصرية علما بما يلي : تم الاتفاق على ان موافقة مصر لا يستغنى عنها لدخول قوات الامم المتحدة وبقائها على اي جزء من اراضيها . واذا لم تعد هذه الموافقة موجودة فعلى هذه القوات ان تنسحب » .

واجبت على ذلك بمذكرة مؤرخة في الثاني عشر من تشرين الثاني ، قلت فيها : « استلمت مذكرتكم التوضيحية التي تحدد الاساس الذي بموجبه تقبل الحكومة المصرية اعلاني اليوم الوصول الى اتفاق حول ارسال قوات الامم المتحدة الى مصر . انني اريد ان اسجل تفسيري لنقطتين من هذه النقاط » . وبشان النقطة التي اوردتها سابقا من المذكرة التوضيحية المصرية استطردت قائلا : « اريد ان اسجل ان الشروط التي دفعت الى الموافقة على دخول القوات ووجودها هي ذاتها الشروط التي تعين المهمات المحددة لهذه القوات في قرار الجمعية العامة (الذي طلب الاعداد لانشاء القوات) في الرابع من تشرين الثاني ، ولهذا اعتقد انه من المعترف به ، انه طالما ان هذه المهمة ، كما تم تحديدها ، لم تنجز فان اسباب موافقة الحكومة تظل قائمة ، وان سحب هذه الموافقة قبل انهاء المهمة لا يتعارض مع قبول مصر لقرار الجمعية العامة . وانني افهم الاعلان الذي اوردته سابقا على ضوء هذه الاعتبارات ، واذا وقع خلاف ، سواء كانت الاسباب الداعية لهذه الترتيبات ما زالت قائمة ام لا ، يجب التفاوض حول هذا الامر مع الامم المتحدة » .

رسالة من فوزي

ارسل توضيحي هذا الى البعثة المصرية بعد حديث تلفوني صباح الثاني عشر من تشرين الثاني مع الدكتور فوزي ، اتفقنا خلاله على اعلان اتفاقنا حول ارسال قوات الطوارىء الدولية الى مصر . وفي ضوء المشاورات السابقة لم يكن هناك من سبب يدفعني للاعتقاد بان اعلاني هذا قد يخلق مشاكل جديدة . واعتمدت كذلك على كون مصر قد اصبحت على الاغلب ملتزمة لدرجة تجعلها متشوقة لعدم فتح باب المناقشات من جديد . مع ذلك ،